الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-12
18 ديسمبر 2001
الأصل: بالإنكليزية

البند 2 (و) من جدول الأعمال

الجلسة العامة، اللجنة 4،
اللجنة 5

# مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

## مذكرة من مدير مكتب تنمية الاتصالات

## مدخلات لصياغة الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2006

## مقدمـــة

قد يرغب المشاركون في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في النظر في هذه الوثيقة المعدة استجابة لطلب المجلس مدخلات في صياغة الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2006. وتستهدف هذه الوثيقة تغطية جملة الأعمال والأنشطة التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات وعضوية قطاع تنمية الاتصالات، وتركز على المجالات التي ستنصب عليها جهود القطاع في فترة الخمس سنوات القادمة.

## المهـــام

**تتمثل مهمة قطاع التنمية فيما يلي:**

خدمة مصالح عضويته من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع باعتباره القطاع الرائد في العالم في المجالات التالية:

- مساعدة البلدان النامية في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي تعزيز حشد الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لاستغلالها، وكذلك في تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التشجيع على توفير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع سكان العالم
- تيسير تدفق المعلومات، وإعداد وإدارة برامج تفضي إلى التنمية المتواصلة لخدمات الاتصالات، وإلى الحصول على تلك الخدمات بشكل متواصل، مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات أقل الأشخاص تمتعاً بهذه الخدمات.

وينبغي أن يكون هذا العمل استكمالاً للأعمال التي تضطلع بها منظمات وكيانات أخرى تسعى إلى تحسين النفاذ إلى تكنولوجيات وخدمات الاتصالات في البلدان النامية.

وكما يرد تفصيلاً في دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن مهمة الاتحاد الدولي للاتصالات تتمثل في اضطلاعه بمسؤوليته المزدوجة باعتباره وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار نظام الأمم المتحدة الإنمائي أو في إطار ترتيبات تمويلية أخرى، بغية تيسير وتعزيز تنمية الاتصالات عن طريق عرض أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية، وتنظيمها وتنسيقها.

**البيئة**

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية في إطار النظر في دور التكنولوجيا في التنمية إلى أن "التكنولوجيا – شأنها شأن التعليم – تمكن الشعوب من انتشال أنفسهم من الفقر. وبذلك تكون التكنولوجيا هي أداة – وليست مجرد نتيجة – للنمو والتنمية"[1]. وعلى هذا الأساس، عزز الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من وكالات الأمم المتحدة، بمجموعة متنامية من الخبرات، رسالاتها إلى الإدارات في البلدان النامية بأن تنمية الاتصالات حرية بالاهتمام على سبيل الأولوية.

وخلال الفترة المنقضية منذ إعداد آخر خطة استراتيجية، أولى الاتحاد، وخاصة قطاع تنمية الاتصالات، اهتماماً خاصاً للبرامج والمشاريع للوصول إلى السكان الأكثر حرماناً، بما في ذلك التركيز على التحديات التي تواجه المرأة والفرص المتاحة لها. وقد حدد رؤساء الحكومات عنصري تمديد فوائد الاتصالات إلى المرأة، وتعليم النشء استخدام تكنولوجيات وخدمات الاتصالات، باعتبارهما العاملين الرئيسيين للخروج من دوامة الفقر. ومنذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في عام 1998، يقوم قطاع تنمية الاتصالات بدور طليعي داخل الاتحاد لإرساء مبدأ التوازن بين الجنسين، وقد بدأ في التركيز على الشباب كذلك.
ولقد تغيرت بيئة تنمية الاتصالات كثيراً منذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في عام 1998. ولذلك يجب ألا تكتفي الخطة الاستراتيجية بدراسة التغييرات التي حدثت خلال الفترة 1998-2002، بل يجب أيضاً أن تستبق وتتمكن من استيعاب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية والسياسية التي ستطرأ خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطة الاستراتيجية، أي الفترة 2003-2006.

ومنذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع التنمية، اتخذ كثير من البلدان خطوات لإصلاح الإطارين التشريعي والتنظيمي عملاً على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتشجيع المنافسة، وتوسيع النفاذ إلى البنية الأساسية للاتصالات وإلى خدماتها. وتدرك البلدان بشكل متزايد أن غياب الأطر التوجيهية والتنظيمية الملائمة لمواصلة تطوير البنية الأساسية، قد يعني أن الجهود الأخرى لسد "الفجوة الرقمية" قد لا تؤثر كثيراً في المدى الطويل. وهناك ثلاثة أمثلة رئيسية لإصلاح السوق وهي الزيادة السريعة في عدد هيئات التنظيم الجديدة، والجهود التي يبذلها قطاع التنمية لتلبية احتياجاتها، والاتجاه إلى خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات، وزيادة المنافسة.

- **هيئات التنظيم الجديدة**: تعترف أعداد متزايدة من الحكومات بأهمية وجود هيئات تنظيمية مستقلة فعالة، وكذلك أهمية تمويلها تمويلاً جيداً، وتزويدها بموظفين مهنيين. وفي حين أن الهيئات التنظيمية المستقلة لم تكن موجودة في عام 1990 إلا في 13 بلداً، نجد أن 107 بلدان قد أنشأت اليوم هيئات تنظيمية، وتخطط بلدان أخرى لإنشائها. ولمراعاة المسائل الجديدة الكثيرة الناجمة عن تقارب الخدمات والتكنولوجيات، بدأت بعض البلدان في إنشاء هيئات تنظيمية "متقاربة"، وأشارت بلدان أخرى إلى اعتزامها القيام بذلك في السنوات القادمة. وبدأت هيئات التنظيم تجتمع وتتبادل المعلومات والأفكار على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

- **الخصخصة**: شهدت السنوات الأربع الأخيرة زيادة سريعة في خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات أيضاً. وفي عام 2000، كان عدد شركات الاتصالات القائمة التي تشارك في رأسمالها جهات خاصة يفوق لأول مرة عدد شركات التشغيل الحكومية. فالخصخصة الكاملة أو الجزئية لما يزيد على اثنتي عشرة شركة مشغلة خلال العامين الماضيين رجحت ميزان الملكية لصالح رأس المال الخاص. وفي عام 1991، بلغ عدد البلدان المتقدمة والنامية التي كانت قد تخصخصت الشركات المشغلة التابعة لها 84 بلداً. وفي منتصف عام 2001، ارتفع هذا العدد ليصل إلى 101 بلد.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"*، الصفحة 27.

- **الأسواق التنافسية**: أحدثت هذه الاتجاهات تغييرات هامة في كثير من الهياكل الحكومية والسوقية، مع ما يصاحبها من تحديات للحكومات وكيانات القطاع الخاص الجديدة للتكيف مع هذه التغييرات. فالانتقال إلى أسواق تتسم بمزيد من الانفتاح والتنافس يفرض على جميع البلدان التي تمر بهذا التغيير التزامات جديدة، ولكن أثر هذه الالتزامات كان أكثر حدة في البلدان النامية.

وعلى الرغم من التباطؤ الذي حدث مؤخراً في تطور صناعة الاتصالات، فقد اتسم الجزء الأكبر من الفترة المنقضية منذ إعداد الخطة الاستراتيجية الأخيرة بنمو هائل في تطور تكنولوجيات الاتصال وانتشارها، واقترن ذلك باستثمار لم يسبق له مثيل في شبكات وتكنولوجيات وخدمات الاتصالات. وشهد مجالا الخدمات المتنقلة وخدمات الإنترنت أسرع معدلات نمو في حين استمرت الأنظمة الساتلية القائمة توسع نطاق الخدمات المعروضة والتكنولوجيات. وكانت هذه التكنولوجيات قد أسهمت في بادئ الأمر في توسيع"الفجوة الرقمية" بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن البيانات الأخيرة تشير إلى أن تكنولوجيات الإنترنت والخدمات المتنقلة بدأت تسهم بشكل بارز في زيادة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في البلدان النامية[2].

**الخدمات المتنقلة**: يمثل سوق المهاتفة المتنقلة إحدى الخدمات الأسرع نمواً في تاريخ الاتصالات. وهي الآن على وشك التفوق على المهاتفة الثابتة باعتبارها أكثر الخدمات توفراً لأصحاب النداءات المحتملين حول العالم. وفي كثير من البلدان النامية، يستخدم المستعملون خدمات الاتصالات لأول مرة من خلال الخدمة المتنقلة، لا الخدمة الثابتة.

ويشهد سوق الخدمة المتنقلة تنافساً شديداً: فأكثر من 99 في المائة من جميع أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات يطبقون المنافسة في سوق الخدمات المتنقلة. وفي بعض البلدان، أدت النتائج التي حققتها المنافسة في المهاتفة المتنقلة إلى إقناع الحكومات بالسعي إلى الحصول على نفس النتائج في الخدمة الثابتة عن طريق فتح أسواقها للمنافسة. بيد أن القلق إزاء ارتفاع تكلفة بيع ترددات الطيف بالمزاد في هذا القطاع قد ألقى بظلاله على زيادة حدة المنافسة وتنوع الملكية والابتكار في أسواق الخدمات المتنقلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات الكبيرة في سداد تكاليف المزادات تمثل تكاليف غارقة تسهم فيما يبدو في تباطؤ نشر شبكات الجيل الثالث[3]. وهكذا، فبينما تستخدم تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة بشكل متزايد كوسيلة أساسية للنفاذ في البلدان النامية، وتسهم إسهاماً كبيراً في تحسين معدلات كثافة المهاتفة، فإن عوامل ارتفاع التكاليف والمخاطر المرتبطة بنشر شبكات الجيل الثالث، مثل البيع بالمزاد، قد تؤدي إلى تباطؤ معدلات نمو الخدمة المتنقلة في بعض الأسواق النامية.

**الإنترنت**: كانت خدمات الإنترنت وخدمات البيانات القائمة على بروتوكول الإنترنت من مجالات الاتصالات التي شهدت أيضاً نمواً شديداً. وإذا كان عدد مستعملي الإنترنت قد بلغ 20 مليون في عام 1996، فقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 400 مليون في أواخر عام 2000. ويتوقع أن يصل عدد مستعملي الإنترنت إلى أكثر من مليار شخص خلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية. ومن العوامل الأساسية التي تسهم في انتشار الإنترنت بشكل متفجر الانخفاض السريع في تكاليف الاتصال. فالابتكار التكنولوجي وإصلاح السياسة العامة يؤثران بشكل كبير في هذا الاتجاه للأسعار. بيد أن فوائد هذا الانخفاض في الأسعار لا تصل إلى كل فرد. فبينما ينصب الاهتمام العالمي بشكل كبير على "الفجوة الرقمية" بين البلدان، فإن هناك أيضاً فجوة كبيرة داخل البلدان. ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2001 إلى أن الأغلبية العظمى من مستعملي الإنترنت هم على الأرجح من الشباب الذكور الذين يعيشون في مراكز حضرية، ويرجح أيضاً أن يكونوا على درجة جيدة من التعليم وأثرياء نسبياً[4].

---

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"*، الصفحة 42 والمرفق 4.2؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، *اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، – قواعد التوصيل البيني*.

[3] الاتحاد الدولي للاتصالات، *اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، – قواعد التوصيل البيني*.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"*، الصفحة 42.

**السواتل:** شهد توصيل الخدمات بالسواتل تاريخاً طويلاً وناجحاً في دفع خدمات الاتصالات إلى أسواق محددة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. وتتيح أنظمة السواتل في المدارين المستقر وغير المستقر بالنسبة إلى الأرض نطاقاً واسعاً من الخدمات مثل المهاتفة الصوتية والبيانات عريضة وضيقة النطاق والتوزيع التلفزيوني والتطبيقات البحرية وتطبيقات الطيران وتعقب الأصول والموارد. ومن السمات الهامة للأنظمة الساتلية قدرتها على إتاحة بنية تحتية شبه فورية في المنطقة التي تخدمها هذه الأنظمة وهو أمر هام للبلدان النامية، وخاصة تلك البلدان التي توجد فيها مناطق لا تخدمها شبكات الأرض أو تخدمها قليلاً. وعلى سبيل المثال أدى تقدم التكنولوجيا إلى عدة خدمات رقمية عريضة النطاق وإلى تقارب الخدمات الرقمية التي تتيح تطبيقات متعددة داخل تيار "البتات" وقنوات اتصالات لدعم عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ والكوارث والأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية. ويمكن أن تؤدي الأنظمة والخدمات الساتلية دوراً هاماً في جهود إقامة قدرات الاتصالات الحديثة والمتواصلة في البلدان النامية مما يسهم بأكبر قدر من الفعالية والاقتصاد في تنمية النفاذ للجميع في كل أنحاء العالم.

وبالنظر إلى كثرة التكنولوجيات والخدمات الجديدة التي تم توفيرها خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية السابقة، فمن الأهمية إيلاء أولوية عالية لمسائل التحول التي تواجهها الشبكات وقطاع الأعمال، وللنُهج التنظيمية ونُهج السياسة العامة. ونظراً لأن الشبكات الموروثة ستتعايش مع الشبكات الجديدة، فيلزم وضع نُهج استراتيجية تستوعب الشبكات القديمة والجديدة في آن واحد، وتشجع على التطور مع تعظيم قيمة الاستثمارات القائمة. وستمثل تنمية الموارد البشرية في الإدارات والقطاع الخاص في البلدان النامية عنصراً أساسياً في استراتيجيات التحول لمواجهة تحديات البيئة الجديدة.

وقد كانت الصورة الاقتصادية العامة لقطاع الاتصالات، وستظل عاملاً بيئياً هاماً في دراسة البيئة العامة لتنمية الاتصالات. ومع أن انتعاش السوق كان ظاهراً في فترة إعداد الخطة الاستراتيجية السابقة فإن هذا الانتعاش ليس متوقعاً لدى إعداد هذه الخطة الاستراتيجية. ذلك أن الجزء الأخير من فترة الخطة الاستراتيجية 1998-2002 قد اتسم بانكماش سوق الاتصالات على صعيد العالم. واستهلك هذا الانكماش زهاء 2 تريليون دولار تقريباً من ثروة سوق الأوراق المالية، وتجاوزت آثاره، وبشكل كبير، شركات الاتصالات وموردي الأجهزة[5]. وعلى هذا، تواجه البلدان النامية والكيانات التي تسعى إلى تقديم الخدمات في البلدان النامية تنافساً شديداً على الاستثمارات الرأسمالية. وفي ظل هذه البيئة، بات من الضروري بشكل متزايد وضع خطط تجارية متينة الأساس وتحديد ظروف للسوق واضحة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وضع إطار تشريعي وتنظيمي رصين.

وأخيراً، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات يعملان في بيئة تعنى فيها منظمات دولية وإقليمية أخرى بمسائل الاتصالات، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه هذه المنظمات بعض جهودها بالتحديد نحو استبيان السبل التي يمكن أن تحقق الثورة الرقمية من خلالها المنفعة للناس كافة، لا سيما لأشد الفئات فقراً وتهميشاً.

وتثير الظروف الحالية لتنمية وتوسيع البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها تحديات أساسية لقطاع تنمية الاتصالات بينما يعد خطته الاستراتيجية للفترة 2003-2006، ويختلف بعض هذه التحديات عما كان قائماً في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998.

ويمكننا أن نتوقع ظهور قضايا جديدة من الآن وحتى عام 2006، ولكن ليس بوسعنا الآن التنبؤ بها تماماً. ولذا، فإن مشروع الخطة الاستراتيجية الحالي يرمي إلى توجيه قطاع تنمية الاتصالات في تلبية احتياجات أعضائه على نحو يجسد واقع البلدان النامية والبيئة العالمية، مع تزويد مكتب تنمية الاتصالات في الوقت ذاته بما قد يحتاجه من مرونة للتكيف مع تغييرات غير متوقعة تماماً في الوقت الحالي.

[5] جريدة "وول ستريت جورنال" *Telecom-sector Bust Reverberates Entire U.S. Economy*، بتاريخ 12 يونيو 2001.

## الأهداف

تنطوي رسالة قطاع التنمية على عدد من الأهداف والمقاصد، منها ما يلي:

ألف – تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات، لا سيما في البلدان النامية؛

باء – تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصال، مع التركيز بشكل خاص على أقل الأشخاص تمتعاً بهذه الخدمات؛

جيم – تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للبلدان النامية في إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية تشجع على تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه؛

دال – تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى توفير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصال للبلدان النامية؛

هاء – تقديم المساعدة للبلدان النامية في بناء قدرة مؤسسية وتنظيمية من خلال إدارة الموارد البشرية والأنشطة الإنمائية؛

واو – جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بالاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات؛

زاي – دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، وأمانة الاتحاد، وقطاعي الاتصالات الراديوية، والتقييس، سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية؛

حاء – تحسين قنوات الاتصال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في أنشطة تتصل بتطوير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصال، وضمان التنسيق معها على نحو فعال؛

طاء – ضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع التنمية من دور مكتب تنمية الاتصالات بوصفه وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو بموجب ترتيبات تمويلية أخرى؛

ياء – كفالة إنجاز جميع الأعمال التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات بسرعة وكفاءة وبما يلبي احتياجات أعضائه؛

كاف – السعي إلى إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع البرامج والأنشطة؛

لام – تعزيز التركيز على احتياجات وقدرات الشباب في مجال تطوير الاتصالات.

## الاستراتيجيات

### الهدف ألف

تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات، لا سيما في البلدان النامية:

- تعزيز الاتصال وتحسين تقاسم المعلومات بين جميع أعضاء القطاع بشأن مشاريع محددة يعمل فيها القطاع كوكالة تنفيذية؛ وكفالة إمكانية تكرار المشاريع لتكون معياراً في جميع المشاريع التجريبية، وتقاسم نتائج المشاريع التجريبية مع تقديم توصيات بشأن تكرارها؛

- إدراج أهداف ونتائج يمكن قياسها في جميع المشاريع ذات الصلة التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات، لا سيما المشاريع التي تتصل بتطوير مرافق وخدمات الاتصالات؛

- تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء لتحديد أهداف لتطوير البنية الأساسية الوطنية، وعلى السعي إلى تحقيق تلك الأهداف؛

- دعم التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص بما يكفل مشاركة أعضاء القطاع في أنشطة ومشاريع قطاع التنمية، وحصولهم على معلومات بشأنها؛

- تقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تحليل الفرص المتاحة في الأسواق، وإعداد أدوات لتقييم المخاطر، وتحديد اتجاهات الاقتصاد الكلي على المستوى دون الإقليمي والوطني؛

- وضع الدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي والأدوات المستهدفة في مجال الإدارة العامة لصالح القطاع الخاص، بغية تعزيز كفاءة مقدمي الشبكات والخدمات (تمويل الأنشطة على أساس التكلفة)، ودعم قدرتهم على التنافس؛

- إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع ترمي إلى تيسير استمرار مشاريع وبرامج الاتصالات في البلدان النامية، بعد مرحلة المشاريع التجريبية؛

- الاعتماد على مكامن القوة التي يختص بها مكتب تنمية الاتصالات، وتقديم المساعدة للبلدان النامية في وضع وتطوير استراتيجيات تحول الشبكات، بما في ذلك وضع أطر توجيهية وتنظيمية سليمة؛

- تشجيع الوكالات الإنمائية والمالية ذات الصلة، والدول الأعضاء، وأعضاء القطاع، على العمل مع الاتحاد لتحقيق أكبر قدر من التقدم في طريق تطوير الشبكات والبنية الأساسية في البلدان النامية.

**الهدف باء**

تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصال، مع التركيز بشكل خاص على أقل الأشخاص تمتعاً بهذه الخدمات:

- إعداد برنامج خاص يستهدف البلدان المائة ذات المستوى الأدنى من كثافة الاتصالات من أجل تحديد فرص السوق، والتعاون مع الدول والمؤسسات/الوكالات المهتمة لوضع برامج تقليل المخاطر؛

- تضمين جميع المشاريع التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات أهدافاً ونتائج لقياس النفاذ إلى الاتصالات؛

- تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد أهداف وطنية لتحقيق النفاذ للجميع، وعلى التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف؛

- التشجيع على الابتكار وإدخال خدمات وتكنولوجيات جديدة للمستعملين الذين لا يتمتعون بهذه الخدمات والمستعملين الذين يتمتعون بها دون المستوى؛

- تشجيع الوكالات الإنمائية والمالية، والدول الأعضاء، وأعضاء القطاع، على العمل مع الاتحاد لتحقيق أكبر قدر من التقدم لتحقيق النفاذ المتواصل للجميع إلى خدمات الاتصالات؛

- تشجيع وإعداد برامج للاستعداد الإلكتروني وأنشطة تدريبية للبلدان النامية.

**الهدف جيم**

تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للبلدان النامية في إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية تشجع على تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه:

- مساعدة الحكومات في إنشاء سياسات وهياكل تنظيمية ملائمة للاتصالات، مع مراعاة الفوائد المحتملة لتحرير الاتصالات والاستثمار الخاص والمنافسة. وينبغي أن تتمثل أهداف هذه السياسات والهياكل فيما يلي:
  - تهيئة بيئة مستقرة وشفافة لاجتذاب الاستثمار؛
  - تيسير وصول مقدمي الخدمات إلى شبكة الاتصالات في إطار يشجع على المنافسة النـــزيهة ويحمي سلامة الشبكة في الوقت ذاته؛
  - ضمان توفير النفاذ للجميع والخدمة للجميع، والتشجيع على الابتكار وإدخال خدمات وتكنولوجيات جديدة للمستعملين الذين لا يتمتعون بهذه الخدمات والمستعملين الذين يتمتعون بها دون المستوى؛
- توفير محفل لتقاسم الخبرات التنظيمية والتوجيهية؛
- توفير فرص للتدريب لهيئات التنظيم الجديدة، لا سيما الهيئات المحدودة الموارد؛
- تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد أهداف لتطوير البنية الأساسية، وعلى التقدم صوب تحقيقها؛
- تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد أهداف وطنية للنفاذ للجميع، وعلى التقدم صوب تحقيقها.

**الهدف دال**

تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى توفير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات للبلدان النامية:

- دعم التنسيق والتعاون مع أعضاء القطاع لكفالة مشاركة أعضاء القطاع في أنشطة ومشاريع قطاع تنمية الاتصالات، وكفالة تدفق المعلومات إليهم؛
- حشد الموارد، بما في ذلك التدريب، لكيانات القطاع الخاص المنشأة حديثاً، لا سيما في البلدان النامية؛
- توفير محفل لتقديم الآراء والمشورة لمكتب تنمية الاتصالات؛
- دعم الشراكات والتعاون بين أعضاء القطاع ومكتب تنمية الاتصالات.

**الهدف هاء**

تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى تقديم تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية:

- تقديم المعلومات والخبرة المتخصصة والموارد الأخرى لتيسير تدريب وتنمية الموارد البشرية العاملة في قطاع الاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات في البلدان النامية ومراعاة التوازن بين الجنسين؛
- تضمين جميع مشاريع وبرامج مكتب تنمية الاتصالات عنصري الموارد البشرية وبناء القدرات؛
- التشجيع على تقاسم الخبرات بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والقطاعين الآخرين والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتوفير المعلومات عن أفضل الممارسات في مجالي التدريب وبناء القدرات، مع كفالة التوازن بين الجنسين والتركيز على تدريب الشباب؛
- تعزيز وتوفير التدريب في مجالي تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية لمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة الاتصالات السريعة التغيير؛
- مساعدة الكيانات التنظيمية على تنمية الموارد البشرية لمواجهة التحديات التي تطرحها المتطلبات والهياكل الجديدة للسوق.

**الهدف واو**

جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بالاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات:

- جمع وتحليل مؤشرات الاتصالات والبيانات التوجيهية/التنظيمية؛
- نشر تقارير تبرز اتجاهات وتطورات القطاع؛
- إجراء دراسات حالات لمختلف النماذج أو النهج المستخدمة في إصلاح القطاع، بتحديد مزايا ومساوئ كل منها لإعداد مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات؛
- دراسة المؤشرات القائمة، وإعداد مؤشرات جديدة، حسب الاقتضاء، لتقييم المسائل المتصلة بالتنمية تقييماً سليماً، بما في ذلك تطوير البنية الأساسية للاتصالات، والنفاذ للجميع، والاستعداد الإلكتروني، وإتاحة النفاذ للجنسين، وما إلى ذلك؛
- زيادة الوعي بمنتجات مكتب تنمية الاتصالات وإبرازها بكل الوسائل المفيدة والمناسبة، عن طريق الإنترنت والمطبوعات والمكاتب الإقليمية.

**الهدف زاي**

دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، في المقر، وأمانة الاتحاد، وقطاعي الاتصالات الراديوية، والتقييس سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية:

- تحسين الاتصال بأعضاء قطاع تنمية الاتصالات من خلال ما يلي:
  - كفالة إحاطة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بنشاط قطاع تنمية الاتصالات؛
  - إصدار نشرة إعلامية/مجلة وتوسيع الخدمات المقدمة على شبكة الويب، والتي تعرض بالتفصيل برامج القطاع وإنجازاته وفرص الشراكات، على أن يجري ذلك على أساس تقييم اهتمامات الأعضاء؛
  - تحسين وتوسيع تقاسم المعلومات المعروضة على الويب، لتيسير استخدام موقع القطاع على الإنترنت وتشجيع أعضاء القطاع على استخدامه؛
- مواصلة تحسين الاتصال بالمكاتب الإقليمية، وتحسين تدفق المعلومات من المكاتب وإليها؛
- التنسيق والاتصال بفعالية مع الأمانة وقطاعي التقييس والاتصالات الراديوية:
  - كفالة حصول البلدان النامية على المعلومات الكافية عن نشاط قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية والأمانة، ومشاركتها في هذه الأنشطة؛
  - ضمان تكامل الأعمال وعدم ازدواجيتها في العمل.

**الهدف حاء**

تحسين قنوات الاتصال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في أنشطة تتصل بتطوير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصال، وضمان التنسيق معها على نحو فعال:

- ضمان تفهم دور ورسالة الاتحاد وقطاع التنمية، والتأكد من أن العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية يظل متكاملاً ومثمراً؛
- ضمان حصول أعضاء قطاع التنمية في المقابل على المعلومات ذات الصلة المستمدة من هذه المنظمات؛

- تحديد وتطوير العلاقات مع المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتوفير الزيادة والمساعدة التقنية والتعاون بين الوكالات في البرامج الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المتواصلة للاتصالات بما يكفل تلبية الاحتياجات.

**الهدف طاء**

ضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع التنمية من دور مكتب تنمية الاتصالات بوصفه وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنفذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو بموجب ترتيبات تمويلية أخرى:

- الاضطلاع بالقيادة بوصفه وكالة تنفيذية في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حتى يمكن لأعضاء قطاع التنمية الاستفادة تماماً من المشاريع والبرامج الإنمائية؛
- تشجيع تبادل المعلومات مع أعضاء قطاع التنمية وأعضاء وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المشاريع المنفذة في إطار الأمم المتحدة.

**الهدف ياء**

كفالة إنجاز جميع الأعمال التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات بسرعة وكفاءة وبما يلبي احتياجات أعضائه:

- تنظيم المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات على أساس الموضوعات ولتصل بطبيعتها إلى قاعدة عريضة حتى تمكّن قطاع تنمية الاتصالات من مواجهة متطلبات البيئة المتطورة ومتطلبات الأعضاء بمزيد من الفعالية؛
- تمكين الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات من اتخاذ القرارات والتوصيات ذات الصلة في الفترات بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛
- ضمان سير أعمال لجان الدراسات بما يكفل التوصل إلى النواتج ذات الصلة بدون تأخير الوثائق، على أن يؤخذ في الاعتبار بشكل منتظم ما إذا كانت النتائج تستحق مزيداً من الدراسة، أو إذا كانت المسألة أو القضية تحتاج إلى إعادة توجيه، أو إذا كان من الضروري صياغة مشاريع، أو اتخاذ إجراءات أخرى؛
- ضمان تنظيم مكتب تنمية الاتصالات بشكل منطقي وفعال لتلبية متطلبات خطط قطاع التنمية؛
- البحث عن وسائل مبتكرة لترشيد التكاليف الداخلية وزيادة الموارد إلى أقصى حد وتحسين الكفاءة والشفافية؛
- وضع تدابير واضحة للمساءلة وتطبيقها على المكاتب الإقليمية لتحقيق أهداف ومقاصد القطاعات الثلاثة للاتحاد وأمانة الاتحاد، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية؛
- دعم التواجد الإقليمي من خلال تقاسم المسؤوليات والمهام بمزيد من الفعالية، وتحسين التوازن في توزيع العمل بين المقر والمكاتب الإقليمية.

**الهدف كاف**

السعي إلى إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع البرامج والأنشطة:

- دعم وتيسير الجهود المبذولة في إطار الاتحاد ومن خلال المكاتب الإقليمية للتأكد من وجود منظور المساواة بين الجنسين، وتعزيز التوازن في تمثيل الجنسين في جميع أنشطة قطاع التنمية، وفي الاتحاد بشكل عام؛
- حشد الموارد لتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء لتحسين التوازن بين الجنسين في مجال تنمية الاتصالات، وفي ملكية وإدارة وتشغيل مرافق وخدمات الاتصالات، لا سيما في البلدان النامية؛

- تشجيع البرامج والدراسات التي تعزز قدرة النساء والرجال على السواء على استخدام خدمات الاتصالات الأساسية والمتقدمة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق النامية؛
- إنشاء مركز داخل مكتب تنمية الاتصالات للنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين.

**الهدف لام**

تعزيز التركيز على احتياجات وقدرات الشباب في مجال تطوير الاتصالات:

- تقييم احتياجات وقدرات الشباب في مجال تنمية الاتصالات؛
- العمل مع تليكوم ومكاتب وإدارات الاتحاد الأخرى للوصول إلى الشباب، ودعم المبادرات الخاصة بهم؛
- تعزيز برامج بناء القدرات والتدريب الداخلي الموجهة إلى الشباب؛
- تحديد جهة تنسيق داخل مكتب تنمية الاتصالات لأنشطة بناء القدرات التي تركز على الشباب.

## قائمة الملحقات

ألف: مقرر المجلس 504 (2001) (إنشاء فريق للخطة الاستراتيجية)

باء: قائمة المراجع المستخدمة في القسم الخاص بتنمية البيئة.

# الملحق ألف: مقرر المجلس 504 (2001)

الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

**المجلـــس**

**الوثيقـــة C2001/115-A**
**29 يونيـــو 2001**
**الأصل: بالإنكليزية**

جنيف — دورة 2001 — (من 18 إلى 29 يونيـــو)

## المقرر 504

(تمت الموافقة عليه في الجلسة العامة الخامسة عشرة)

## إنشاء فريق للخطة الاستراتيجية

إن المجلس،

*إذ يضع في اعتباره*

أ) القرار 71 (مينيابوليس، 1998) الذي يكلف المجلس بتقديم خطة استراتيجية مقترحة للفترة 2003-2007 إلى مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2002،

ب) والرقم 74A من الدستور الذي يطلب من الأمانة العامة توفير المواد اللازمة لإعداد خطة استراتيجية،

*وإذ يلاحظ*

أن الأفرقة الاستشارية للقطاعات تستعرض الاستراتيجيات والأولويات بالنسبة للقطاعات التابعة لها، وأنها أعدت مدخلات فيما يتصل بالقرار 71 (مينيابوليس، 1998) كما تقوم بإعداد مدخلات للخطة الاستراتيجية للفترة 2003-2007،

*وإذ يعتقد*

أن وضع خطة استراتيجية للاتحاد ينبغي أن يسمح بمشاركة أعضاء الاتحاد كافة،

*يقرر*

إنشاء فريق عمل غير رسمي، مفتوح لجميع الأعضاء، لوضع مشروع خطة استراتيجية تعرض على المجلس في 2002 للنظر فيها وتقديمها إلى مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2002، بحيث تنحصر أهدافه فيما يلي :

- أن يستعمل لهذا الغرض المواد التي يقدمها الأمين العام والأفرقة الاستشارية للقطاعات و/أو المؤتمرات أو الجمعيات،

- وضع نصوص الأقسام الأخرى اللازمة، معتمداً في ذلك على الموارد الأخرى ومنها المواد التي تقدمها الأمانة العامة،
- العمل على وضع صيغة موحدة لأقسام الخطة الاستراتيجية ومنهج موحد للتعامل معها، حسب مقتضى الحال،
- أن ينشر على موقع الاتحاد الدولي للاتصالات على شبكة الإنترنت في موعد لا يتجاوز 1 ديسمبر 2001 مشروع خطة استراتيجية مبدئية للاتحاد تغطي الفترة 2003-2006، على أن يكون من الممكن تعديلها حسب مقتضى الحال، وإعداد مشروع ثانٍ يعرض على المجلس في عام 2002،

*يدعو المشاركين في وضع خطة استراتيجية للفترة 2003-2007، والأمين العام، ومديري المكاتب، والأفرقة الاستشارية للقطاعات*

إلى مراعاة ضرورة إيجاد تزامن وترابط بين المهام المتصلة بالخطة الاستراتيجية والخطة المالية والخطة التشغيلية داخل الاتحاد.

_____

الملحق باء: قائمة المراجع

## المستخدمة في القسم الخاص بتنمية البيئة

APEC TEL; *Chairman's Report twenty-third Meeting APEC Working Group on Telecommunications Canberra;* APEC TEL 23rd Meeting Australia, 12-16 March 2001.

Blumenstein, Rebecca; *Telecom-sector Bust Reverberates Entire U.S. Economy*; Wall Street Journal, 12 June 2001.

Duffy, Jim; *Industry Downturn to Extend Deep into 2002;* The Edge, 8 March 2001.

Dot Force; *Digital Opportunities for All: Meeting the Challenge Report of the Digital Opportunity Task Force including a proposal for a Genoa Plan of Action;* G-8 DOT Force Committee, 1 May 2001

Gelb, Bernhard; *Telecommunications Services Trade and the WTO Agreement;* January 2001, Congressional Research Service;

Harris, Edward; *Ericsson, Nokia Reports Will Be Scrutinised for 2nd-Half Guidance;* Wall Street Journal, 19 July 2001.

International Labor Organisation; *The World Employment Report 2001: Life at work in the information economy;* 2001

الاتحاد الدولي للاتصالات: *اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، قواعد التوصيل البيني*. الطبعة الثالثة، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2000-2001.

الاتحاد الدولي للاتصالات، *مؤشرات الاتصالات العالمية*، مارس 2001.

UN Development Programme: *Human Development Report 2001:Making New Technologies Work for Human Development*, 2001.

_____